النسبية والإحتمالية في صحة وضعف الحديث النبوي

م.د. مصدق امين عطية الدوري

وزارة التربية ـ المديرية العامة لتربية صلاح الدي

العراق

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاه، وبعد:

كلنا يسمع هذا حديث صحيح وذاك حديث ضعيف، فما هي العلاقة بين المسميين وهل هناك احتمالية أن يكون أحدهما يحل محل الآخر

وللإجابة عن هذا التساؤل لا بد من عرض تاريخي لنشأة وتطور المصطلح، ومن خلاله يعرف حال كل مسمى منهما والعلاقة والاحتمالية بينهما .

العرض

فلما نقل الرواة الحديث حفظاً قبل الشروع بتدوينه كان الاعتماد على الحفظ السمة الغالبة على الموضوع، ومن هنا بدأ تمحيص الروايات على أساس قوة حفظ الراوي للحديث وإمكانية أدائه على الوجه الأمثل من غير إضافة ولا نقص، ولا تغيير للمعنى الوارد للألفاظ في الحديث النبوي، ولما كانت قوة الحفظ متفاوتة نسبياً أدى هذا الأمر بدوره إلى احتمالية الضعف، ولا سيما ما يطرأ على قوة الحفظ من عوامل زمنية وآفات صحية تجعل الإنسان عرضة للنسيان ما لم يكن الشخص مداوم على مراجعة ومدارسة الحديث بين الحين والآخر .

ومن هنا بدأ انتباه المحدثين إلى إشكالية عدم ضبط الرواية من قبل بعض المحدثين ولذلك تمكنوا من وضع درجات يعرف من خلالها قوة حفظ الشخص، وهو المسمى بالجرح والتعديل، وإن كان هذا المسمى هو واسع النطاق ويأخذنا

بعيداً في تشعباته إلا أن موضوعنا يقتصر على جانب واحد وهو قوة الحفظ والإتقان؛ لأن الأداء بالطريقة المثلى للحديث هي إحدى أهم الأسباب التي تجعل الحديث صحيحاً.

ثم اشترطوا أن لا بد للراوي أن يتصف بعدة صفات للخروج بمسمى حديث صحيح ومن هذه الصفات التي يتصف بها الراوي أن يكون "ثقة" ، ويقصد به أنه يتصف بالعدالة والضبط، فالعدالة أن لا يكون مجروحاً بما يطرح روايته مثل الكذب، وسلامته من خوارم المروءة، والتصابي، والملهيات كالتسكع والثرثرة، والمجون وغيرها من الصفات غير الحميدة، والضبط قد تكلمنا عنه، فلا داعي لتكراره.

ثم وجدوا بعض الرواة من روى أحاديث عن أشخاص لم يلتقوا بهم فسمي الانقطاع والإعضال والإرسال والتدليس.

فالانقطاع هو سقوط راوٍ واحد من سند الحديث، والإعضال سقوط راويان منه، والإرسال سقوط راوٍ واحد من جهة الصحابة، والإرسال الخفي رواية من عاصره ولم يلقه، والتدليس رواية من لقيه ما لم يسمع منه موهماً أنه سمعه منه ، فاشترطوا اتصال السند، وأن يتصف الجميع بصفة التوثيق.

ثم وجدوا بعض الرواة من خالف من هو أوثق منه بالرواية، فجاء أحدهم بما هو معروف من الحديث وله أصل من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهر، وجاء الآخر بما هو ليس بمعروف ولا أصل له منها كأن يتكلم أحد بعدد الصلواة خمس ويأتي آخر فيقول أربعة، فخالف الأخير الأول، فسميت الرواية بالشاذة، والمنكرة.

فالشذوذ مخالفة راوٍ ثقة لمن هو أوثق منه، سواء أكان ذلك مفرداً أم جماعة منهم.

والنكارة هو مخالفة الضعيف من هو ثقة سواء أكان ذلك فرداً أو جماعة.

ثم وجدوا عللاً قادحة في صحة الحديث وهو ما يخفى على الشخص من أمر هذا الحدث كأن يروي عن مستقبل أو حرفة ليرفع من شأنها ..الخ. فسميت بالعلل.

فاستقر الحال على أن الحديث الصحيح هو : ما اتصل إسناده برواية العدل الضابط من مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

فتحصل من هذا التعريف خمسة شروط، وهي:

1. اتصال السند ليخرج الانقطاع والإعضال والإرسال والتدليس.

2. العدالة ليخرج منه من هو ليس بعدل.
3. الضبط ليخرج منه من خف ضبطه.
4. خلو الرواية من الشذوذ والنكارة.
5. خلوها من العلة القادحة.

ولما كان شرط الضبط هو إحدى أهم أسباب صحة الحديث، وإن تفاوته يعد خللاً بالرواية، وإن كان الراوي يتصف بالصلاح، والتقوى، والورع، والعبادة إلا أنه لا يستطيع ضبط روايته (أي أن ذاكرته لا تسعفه) من هنا يبدأ يدب الضعف إلى الرواية .

فالقدامى من المحدثين قسموا الحديث إلى: مقبول، ومردود.

والمتأخرين قسموا الرواية إلى:

المقبول ويشمل: الصحيح، والحسن وهو من خف ضبطه قليلاً.

والمردود وهو يشمل: الضعيف: وهو من خف ضبطه كثيراً، والموضوع : وهو ومن تعمد الكذب فرواه أحاديث موضوعة.

ولما كان صدق الراوي متوفراً لكن ضبطه يقل أو يزداد طالبوا أن يكون كل من هذا شأنه أن يكون له معضد بمثله من الرواة ليرتقي الحديث إلى المقبول فكلما كان المعضد أكثر قوة بضبط الرواية كان ارتقاء الحديث إلى الصحة أقرب، وكلما كان ضبط الرواية أقل مما ينبغي أن يكون كحد أدني صار إلى التحسين أقرب، فإن كان إلى الخطأ والوهم صار محتملاً، فإن كان كثير الخطأ والوهم يبقى على الضعف فلا يرتقي إلى ما هو مقبول.

ولذلك كان التفرد أو التعضيد سبباً في نسبة قبول الحديث ورده.

فالحديث كلما كثرت أسانيده وتعددت طرقه كان الاطمئنان إلى كونه صحيحاً، والعكس بالعكس.

ومن هنا بدأ مصطلح الشاهد والمتابعة والاعتبار.

فمن كان من الثقات فهو معتبر.

ومن كان من دونهم ممن وصف بالصدوق ولا بأس به وليس

بالقوي وغيرها من الألفاظ المتجاذبة كان يحتاج إلى الشواهد والمتابعات، والشاهد أن يروى بطريق أخرى من جهة صحابي آخر.

والمتابعة أن يروي الراوي عمن هو شيخ شيخه من طريق آخر يلتقيان بالشيخ الأعلى منهما.

وكذا الحال هل يصلح للاعتبار أم لا، فبقوة وصف الراوي على الحفظ يكون معتبراً من عدمه.

ومنهم من يحتج بحديثه أي يروى له في أصول الأبواب، ومنهم من يكتب حديثه ولا يحتج به ويروى له بالمتابعة والشواهد.

ومنهم من لا يكتب حديثه ولا يحتج به لوجود آفة هو سببها فهو مجروح وغير عدل.